

## المحاضرة الثالثة عشر -13-

### أهداف المحاضرة:

التعرف على الجزء الأول من آليات سياسة الدفاع الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة لمواجهة الأخطار والتهديدات على الاقتصاد الوطني: سياسة التوجيه والضبط والسيطرة.

### عناصر الدرس:

- آليات الدفاع الاقتصادي للجزائر من أجل حماية الاقتصاد الوطني:

\* سياسة التوجيه والضبط والسيطرة

## آليات الدفاع الاقتصادي للجزائر من أجل حماية الاقتصاد الوطني

أصبحت الجزائر على ضوء التهديدات والمخاطر على الاقتصاد الوطني مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى وضع استراتيجية رشيدة قائمة على مجابهة هذه التهديدات، وبناء اقتصاد وطني على أسس متينة، قوامه الإنتاج المحلي بدل الاستيراد، والتنوع في مصادر الدخل بدل الاعتماد الوحيد على مداخل المحروقات، فضلا عن المحافظة على استدامة النمو الاقتصادي ومحاربة كل ما يعيق السير الحسن للاقتصاد الوطني.

غير أنّ مجهودات الحكومة تبقى رهينة المستجدات والرهانات على الساحة الوطنية، وما تفرضه تحديات العولمة وظروف الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، مما يتطلب كثيرا من الحذر في اختيار البدائل واتخاذ القرارات في هذا الشأن.

تُظهر مختلف تجارب الدول في بناء استراتيجية الدفاع الاقتصادي لحماية اقتصاداتها من المخاطر والتهديدات اعتمادها على أدوات تنظيمية أساسية من أجل التحكم في سلوك الأعوان الاقتصاديين الذين ينشطون ضمن مجالها، والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين؛ التوجيه والسيطرة أولاً، والحوافز الاقتصادية ثانياً، إلا أنّ اتباع بلد ما لهذه الأداة أو تلك يرتبط بجملة من المحددات على المستوى الكلي، من بينها؛ نمط النظام السياسي القائم، نمط حوكمة وتمويل الاقتصاد، مستوى الحرية الاقتصادية ومستوى المركزية في اتخاذ القرارات.

## أ- التوجيه والسيطرة Command and Control

وهو نوع مهيم من التنظيم أو الضبط في عالم اليوم، لا سيما في البلدان النامية، والتي كانت إلى تاريخ ليس ببعيد تتبّع نمط الاقتصاد الموجّه، كما هو حال الجزائر، ويقوم مفهومه الأساسي على قيام المنظم بتحديد الخطوات التي يتعيّن على الأعوان الاقتصاديين فرادى القيام بها لحلّ مشكلة ما، حيث أنّ المنظم يجمع المعلومات الضرورية لكي يقرّر بشأن الخطوات الملموسة للسيطرة على ظاهرة معيّنة، يقوم على إثرها المنظم بخطوات محدّدة (افعل ولا تفعل) للسيطرة على هذه الظاهرة، وعادة ما يكون المنظم واضحًا في تحديد الخطوات الواجب اتباعها، وأفضل تشبيه لنمط التوجيه والسيطرة هو التخطيط المركزي الذي كان متبّعًا في الاتحاد السوفياتي سابقًا لإدارة اقتصاده، فبدلاً من ترك الأسعار والأسواق تلعب دورها في توجيه حركة الاقتصاد، كانت جميع القرارات تقريبًا والمتعلّقة بالإنتاج، الاستثمار وحتى التبادل تُتخذ مركزياً بواسطة المخطّطين المركزيين<sup>(95)</sup>.

لقد هيمن هذا النمط كثيراً في الجزائر على إدارة الاقتصاد ومازال سائداً بشدّة إلى يومنا هذا، ويبرز ذلك جلياً في مظاهر كثيرة تخصّ السياسة النقدية والمنظومة المصرفية وإدارة التجارة الخارجية، كما حدث في قانون المالية التكميلي لعام 2009، والذي اشترط في مادته الخامسة والسبعين الترخيص للبنوك التعامل بمنح القروض للأفراد في إطار القروض العقارية فقط، ومنع بذلك التعامل بالقرض

---

(95) - شارلس كولستاد، الاقتصاد البيئي، الجزء الأول، ترجمة: أحمد يوسف عبد الخير، الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2005، ص ص 256-270.

الاستهلاكي<sup>(96)</sup>، وإلى غاية عام 2016، سمحت الحكومة بالرجوع إلى استخدام القروض الاستهلاكية بالنسبة للسلع المنتجة وطنيا<sup>(97)</sup>، وليس السلع المستوردة، فيما أقرّ قانون المالية التكميلي لعام 2009 إلزام المستوردين التعامل بالقروض المستندية وإجراءات التوطين البنكي كوسيلة وحيدة لتسوية المعاملات التجارية الخارجية<sup>(98)</sup>، فيما عزّز هذا القانون موقف الدولة في مجال الاستثمارات الاقتصادية وعملية تمويلها<sup>(99)</sup>.

---

(96) - «أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009»، الجريدة الرسمية ل ج.د.ش، عدد: 44، السنة: 46، 26 جويلية 2009، ص16.

(97) - «قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق 31 ديسمبر سنة 2015، يحدد شروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي»، الجريدة الرسمية ل ج.د.ش، عدد: 01، السنة: 35، 6 جانفي 2016، ص20.

(98) - «أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009»، المصدر السابق، ص15.

(99) - المصدر نفسه، ص16.